

تطبيق الحوكمة واتفاقية بازل 3 لتفادي الأزمات المالية

أ. /حمو علي*

Abstract:

La crise financière qui a fortement impacté l'économie mondiale, ces dernières années a mis en évidence les faiblesses du cadre réglementaire applicable. Elle a mis ainsi en exergue les carences et les insuffisances du dispositif de Bâle"2": problèmes de mauvais fonctionnement des marchés financiers, de liquidité, des agences de notations. La réponse des régulateurs, connue sous le nom de Bâle"3", est donc une réforme indispensable pour réduire les probabilités et la gravité des crises à venir.

Afin d'éviter des crises dans le future les banques doivent suivre le système de bonne gouvernance Où est considérée comme un moyen d'assurer l'exactitude et la bonne performance des institutions financières et bancaires, conduisant à assurer la réalisation des objectifs, la rentabilité et la croissance de l'économie et des entreprises.

Les mots clés: Gouvernance bancaire, Réglementation prudentielle Bâle"3", Crise financière.

ملخص:

أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشدة على الاقتصاد العالمي حيث أبرزت نقاط الضعف في القوانين المنظمة للعمل المصرفي وبينت أوجه القصور في مقررات بازل 2 وخاصة فيما يخص: مشكلة سوء أداء الأسواق المالية، السيولة، وغيرها. فكانت إجابة المنظم بسن ما عرف باتفاقية بازل 3 التي تعتبر ضرورية للحد من احتمالات وشدة الأزمات في المستقبل. ولتفادي الوقوع في أزمات مستقبلية يجب إتباع نظام حوكمة سليم حيث تعتبر وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية ما يسمح بضمان تحقيق الأهداف والربحية والنمو للاقتصاد ولمؤسسات الأعمال.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الإجراءات الاحترازية "بازل 3"، الأزمة المالية.

* طالب دراسات عليا - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) حوكمة المؤسسات كآلية لتفادي الأزمات
1-1) مدخل للحوكمة
2-1) علاقة الأزمات بالحوكمة
- 2) تعزيز آليات المخاطر والحوكمة وتفادي الأزمات بتطبيق بازل 3
1-2) من بازل 1 إلى بازل 2
2-2) من بازل 2 إلى بازل 3

اتمة

مقدمة:

بعد الأزمة الاقتصادية، بدأ العالم يستشعر الحاجة لإعارة النظر في منظومته المالية الاقتصادية المصرفية بما يحصنه من انتكاسات مستقبلية أخرى، ففي سبتمبر 2010 أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في سويسرا حزمة جديدة من المعايير هي الثالثة منذ سنة 1988 عرفت ببازل 3. مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة بينت أن المصارف مكشوفة بشكل كبير على مخاطر الديون، هي بحاجة إلى رؤس أموال آمنة وامن استقرارها نتيجة لذلك قرر عدم الاكتفاء بأن كون نسبة كفاية رأس مال المصارف 8% إنما رفع إلى 10,5% هذا بالإضافة إلى أن إدارات بازل 3 أموراً أساسية مثل قواعد رأس المال واحتياط السيولة واختبارات الضغط والحوكمة في المصارف نظام المكافآت التعويضات في المصارف غيرها.

تعتبر الحوكمة سيلة رقابية في غاية الأهمية، من شأنها الكشف بل تجنب التلاعبات حماية حقوق كل أصحاب المصالح في المؤسسة، أن مبدأ عملها على تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها.

من خلا ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية: ما هو الدور المنتظر من تطبيق بازل 3 ومعايير الحوكمة في التقليل من حدة الأزمات المالية؟
للإجابة على الإشكالية الأساسية المطروحة نصيغ الفرضية التالية: قد تساهم إمكانية تطبيق اتفاقية بازل 3 ومعايير الحوكمة في التقليل من حدة الأزمات المالية وتفادي الوقوع في أزمات مستقبلية.

1) حوكمة المؤسسات كألية لتفادي الأزمات:

في سنة 1976، قام كل من "JENSEN & MECKLING" بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، ولحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة المؤسسة، وبالتالي قدرة الدول على جذب المستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب عليه ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول¹.

1-1) مدخل للحوكمة:

بشكل عام وقبل اللجوء والاسقاط على عالم المؤسسات، تتصف المجتمعات بالحوكمة بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها، ويراد بمفردة "مؤسساتها" الهيئات مثل البرلمان والوزارات المختلفة. وتشمل مفردة "عملياتها" الأنشطة الرئيسية كالإنتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولة أمام الشعب².

⊕ مدخل عام للحوكمة:

كذلك ومما سبق، قبل أن نتطرق للحوكمة المصرفية، لا بد من التطرق للمفهوم بشكل عام.

⊕ تعريف الحوكمة:

- أصبحت الحوكمة أحد المصطلحات الأكثر تداولاً في عصر العولمة، ومنها:
- تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"³.
- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة"⁴.
- كما يعرف البنك الدولي الحوكمة على أنها: "التصرفات التي تضمن تكثيف كل الجهود في إدارة الاقتصاد وموارده الاجتماعية لتحقيق التنمية"⁵.

- ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحوكمة مصطلح يشير إلى طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها وممارسة الرقابة الذاتية فيها، كما أنها النظام الذي يتم بموجبه إدارة الشؤون اليومية للمؤسسة.

أهمية الحوكمة:

- مما سبق، تساعد الحوكمة السليمة للمؤسسات في دعم الأداء، وزيادة العلاقات التنافسية، وجذب الاستثمارات للمؤسسات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، وتدعيم استقرار الأسواق المالية والأجهزة المصرفية وذلك من خلال⁶:
- تحقيق العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة؛
- حماية المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم؛
- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات ومنع متاجرة أصحاب السلطة التعسفية؛
- تدفق الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على مسؤولية المؤسسة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها؛
- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالمؤسسة) على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة؛
- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على المؤسسة؛
- إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات؛
- والتأكد من قدرة المساهمين في ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة ظهور المشاكل، ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل⁷.

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة:

يستند تطبيق الحوكمة على مجموعة من المعايير والمبادئ المقبولة دولياً، وقد توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تلك المعايير وأصدرتها سنة 1999 تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات" وتتكون من خمسة معايير وفي سنة 2004 أصبحت ستة ومبادئ أساسية تتلخص فيما يلي⁸:

✓ (1) ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:

ينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق، كما يجب أن يكون موافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية⁹.

✓ (2) **ضمان حقوق المساهمين:**

يجب أن يوفر إطار حوكمة المؤسسات حماية ضمان لحقوق المساهمين من ناحية الحق في الحصول على كافة المعلومات الهامة عن المؤسسة وفي الوقت المناسب، وحقهم في نقل ملكية الأسهم وحقهم في حضور الجمعيات العامة للمؤسسة العادية وغير العادية، وإتاحة الفرصة لهم للتصويت والمشاركة الفعالة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة للمؤسسة، وحقهم في تعيين واختيار وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك حقهم في المشاركة في اتخاذ العديد من القرارات الإستراتيجية التي تخص المؤسسة مثل إصدار أسهم إضافية أو اندماج المؤسسة أو إجراء تعديلات هامة وجوهرية في النظام الأساسي للمؤسسة أو عقد المؤسسة¹⁰.

✓ (3) **ضمان نفس المعاملة العادلة بين كافة المساهمين:**

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية.

✓ (4) **احترام دور كافة أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:**

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة المؤسسات مثل الدائنين والموردين والزبائن والعاملين بالمؤسسة وكافة الجهات الحوكمية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه المؤسسة.

✓ (5) **الإفصاح والشفافية:**

ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة المؤسسات.

✓ (6) **التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة:**

يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على مسئولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابية فعالة مع التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة ويجب أن يتخذ مجلس الإدارة القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للمؤسسة وللمساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة، ويجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية تراعي مصلحة المساهمين وأن يلتزم بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وأن يضع الخطط والإستراتيجيات والموازنات التقديرية سواء التشغيلية أو الرأسمالية وقياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتدعيم الانحرافات الموجبة والقضاء على الانحرافات السالبة غير الملائمة، كما يجب على مجلس الإدارة تحديد طريق تعيين وعزل وكذلك تحديد حوافز ومكافآت المديرين التنفيذيين.

✚ ومعايير مؤسسة التمويل الدولية للحوكمة:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة¹¹:

- ✓ (1) الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- ✓ (2) خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- ✓ (3) إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- ✓ (4) والقيادة.

✚ ومدخل خاص لحوكمة المؤسسة المصرفية:

بعد أن تطرقنا للمفهوم العام للحوكمة من أوجه متعددة، نصل لمدخل خاص للحوكمة من المنظور المصرفي.

✚ تعريف الحوكمة المصرفية:

أما فيما يخص حوكمة المصارف، فيعرفها بنك التسويات الدولية بأنها: "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"¹². كما تعرّف الحوكمة بالمصارف بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسيين)¹³.

ويمكن تعريف حوكمة المصارف أيضا بأنها تتضمن الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وأنشطة المصرف والتي تشمل على¹⁴:

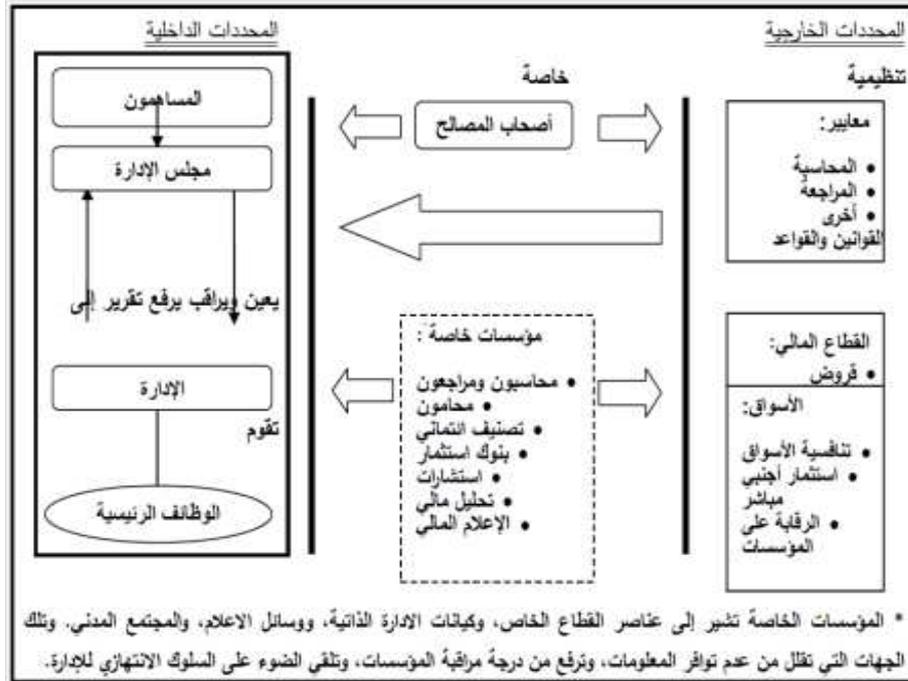
- وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف؛
- تشغيل عمليات المصرف بشكل يومي؛
- كيفية الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين وأصحاب المصالح؛
- كيفية تنظيم أنشطة المصرف بشكل آمن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين؛
- وحماية مصالح المودعين.

✚ أهمية الحوكمة المصرفية:

- تتمثل أهمية مفهوم حوكمة المصارف في¹⁵:
- أهمية المصارف كمرکز للأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة؛
- طبيعة أعمال المصارف التي تتسم بسرعة الحركة؛

- الآثار الأوسع انتشارا المترتبة على انهيار المصارف والتي يتعدى أثرها إلى جميع الأطراف المتمثلة في المودعين والدائنين والمساهمين؛
- أن المصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة، أبرزها تحسن أداء المصارف، وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة؛
- وتفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال. هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر مجموعة من المحددات وفق ما يبينه الشكل التالي:

الشكل: المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



المصدر: ودان بوعبد الله & عطي ليني، «دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية»، داخلية قذفة في المؤتمر الدولي الثامن حول «دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية»، جلاءة الشلف، الجزائر، يولي 19 و20/11/2013.

- يبين الشكل:
أن المجموعة الأولى هي المحددات الخارجية: تتمثل بصورة عامة في المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال¹⁶:
- القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق مثل قوانين المؤسسات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضاً القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛
 - وجود نظام مالي جيد بحيث يضم توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية؛
 - كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام المؤسسات؛
 - دور المؤسسات غير الحكومية (المؤسسات الخاصة في الشكل) في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.
- وأما المجموعة الثانية هي المحددات الداخلية¹⁷: هي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

المعايير الخاصة بالحوكمة المصرفية:

- تهتم لجنة بازل بالحوكمة في الجهاز المصرفي حيث وضعت لها في سنة 1999 إرشادات خاصة بها في هذا المجال والتي كانت بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية للمصارف"، ثم أصدرت نسخة معدله منه سنة 2005 وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف المصرفي، وهي تركز على:
- قيم المؤسسة وموثوق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
 - إستراتيجية المؤسسة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
 - التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
 - وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
 - توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات؛
 - مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛

- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترفيات أو عناصر أخرى؛
- وتدقق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.
- وقد أصدرت أيضا لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي¹⁸:
- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)؛
- تحسين شفافية المصرف (سبتمبر 1998)؛
- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات المصرفية (سبتمبر 1998)؛
- ومبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998).

1-2) علاقة الأزمات بالحوكمة:

إن من أهم أسباب انهيار المؤسسات خلال الأزمة الأخيرة هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه المؤسسات والمؤسسات الاقتصادية، لذا تعتبر الحوكمة المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السليبات.

✦ أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور الحوكمة:

من خلال إطلاعنا على العديد من الأسباب المشار إليها في العديد من الكتابات والتحليل أردنا استخلاص الأسباب التي نتجت عن قلة تطبيق الحوكمة:

✦ غياب الرقابة المالية الفعالة:

والذي يعتبر السبب الحقيقي للأزمة المالية العالمية حيث ومع استمرار الانهيارات المالية المتتالية اتضح أن أحد أسباب الأزمة الرئيسية كان في غياب الرقابة الكافية على أعمال مصارف الاستثمار، ووكالات التأمين الخاصة. ناهيك عن الإهمال الجسيم الذي نسب إلى مؤسسات التقييم المالي التي اتحدت مصالحها مع المقرضين

✦ غياب الشفافية:

ويتجلى ذلك في قيام البورصات والمصارف بالتستر على خسائرها، وعدم إظهار المعلومات الحقيقية في قوائمها المالية.

✚ **فساد الإدارة العليا:**

وهو واقع الكثير من المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية، وأصبحت تبحث عن أكبر ربح، فأفرطت في تقديم القروض للأفراد وخاصة في صيغة الرهن العقاري، دونما دراسات استعلامية عنهم، ودونما اعتبار للسبولة وكفاية رأس المال، بل ركزت اهتمامها فقط على المرتبات والمكافآت، حيث وصلت مرتبات ومكافآت رئيس مصرف "ليمان براذرز" في 2007 حوالي 486 مليون دولار¹⁹.

✚ **فساد وكالات التقييم:**

هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للمصارف (استثمارية وتجارية) ومؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين ومؤسسات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله²⁰.

✚ **فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض المؤسسات العملاقة:**

في سنة 2005 انتشر خبر التلاعب في بيانات كبرى المؤسسات الأمريكية وإفلاس بعض هذه المؤسسات ووصول بعضها إلى مرحلة شفا الإفلاس. وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان مؤسسة "إنرون" العملاقة في مجالات الطاقة، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكي العالمي "آرثر أندرسون" بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بمؤسسة "إنرون"، كذلك أعلنت مؤسسة "زيروكس" الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 1997-2001.

أما مؤسسة "ورلد كوم" وهي ثاني أكبر مؤسسة للاتصالات في العالم، فقد اعترفت بالتحايل لإخفاء نفقات بحوالي 3,8 مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت المؤسسة علي شفا، أما عن أسهم المؤسسة فقد انخفضت قيمة السهم من 60 دولار إلى 10 سنت ومن ثم خسر حملة أسهم المؤسسة حوالي مائة مليار دولار، وزادت مديونيتها إلى أكثر من 30 مليار دولار في شكل سندات عجزت عن سدادها.

إن التلاعب في بيانات بعض المؤسسات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه المؤسسات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس المؤسسات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة²¹.

✦ وحلول الأزمة المالية الحالية من وجهة نظر الحوكمة:

- ثبتت عدة دراسات أهمية الحوكمة في معالجة الأزمات المصرفية والمالية، ولعل الأزمة المالية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي أعادت طرح الموضوع بشكل بارز، وجعلت التطبيقات السليمة في مجال إدارة المخاطر وممارسة رقابة مصرفية فعالة ضمن أولويات تطبيق حوكمة جيدة، ولحل أو تفادي مخاطر أزمة كانت يمكن ذكر ما يلي²²:
- تفعيل دور الرقابة الصارمة على المصارف وعلى أسواق المال العالمية، وإعطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة؛
- وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات تداولها بين المصارف كأصول مستثمرة، كما أنه لا بد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغيير قيمة العقار في السوق؛
- مكافحة الجشع والطمع؛
- إلزام كافة المصارف والمؤسسات بالمزيد من الإفصاح والشفافية فيما يخص البيانات المالية وقوائمها؛
- العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى المصارف تحت إشراف البنك المركزي؛
- ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخاطر بالنسبة للمؤسسة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين، ويجب أن تقوم المؤسسات بإخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم؛
- تعزيز ممارسات حوكمة المؤسسات، لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على إطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة. ويجب على مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أن يكونوا مسئولين أمام المساهمين؛
- على الدولة بمعناها الواسع أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذه العملية نظرا إلى دورها في حماية المصلحة العامة، فالدولة هي صانعة القواعد القانونية وهي المسؤولة عن مراقبة تنفيذها وهو ما يوجب دعم أجهزة الرقابة المصرفية على المؤسسات المالية؛
- ضرورة إعادة توجيه نظام إدارة الأسواق صوب حوكمة أفضل تتمتع بشفافية أكبر، وعلى الصعيد الدولي لا بد من إعادة التفكير في دور وتركيب وإدارة العولمة الاقتصادية والمالية وتعزيز القواعد المنظمة بشكل متعقل؛
- وعملية التنظيم في وقت الأزمة سوف تساعد على إنعاش الاقتصاد، ولكن يجب أن يلاحظ في ذات الوقت أن كثرة القواعد التنظيمية قد يكون من شأنه أن يخنق الاقتصاد.

2) تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة وتفادي الأزمات بتطبيق بازل 3:

في استطلاع آراء مجموعة من المصرفيين والخبراء حول توقعاتهم بالنسبة لأداء القطاع المصرفي المحلي وأبرز التحديات، فقد اجمعوا على أن المصارف بدءا من سنة 2013 أمام تحديين أحدهما تطبيق بازل 3 والثاني مبادئ الحوكمة²³.

1-2) من بازل 1 إلى بازل 2:

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم، حيث لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات. وكانت البداية في إصدار اتفاقية بازل الأولى، والتي قامت بتطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال وللرقابة المصرفية التي ينبغي أن تسود في النظام المصرفي الدولي. وقد جاء هذا الإجراء نتيجة للتنسيق بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ثم لم يلبث أن اعتبر هذا الإصلاح معيارا للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصرا في تحديد الجدارة الائتمانية للدول وبنوكها²⁴.

✦ تقديم إتفاقية بازل 1:

قامت لجنة بازل إدراكا منها إلى أن سلامة القطاع المصرفي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في سنة 1988 حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف، وقد أخذت الدول الصناعية - بشكل عام - بالانصياع إلى هذه القواعد ولم يلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية²⁵. وكانت التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك COOKE"، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بال، أو نسبة كوك، ويسمىها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي KRSE ويمكن أن نوضح كيفية حساب معدل كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل في المعادلة التالية²⁶:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة الخطر المرجح}} \leq 8\%$$

بحيث: رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.
الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تريب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة

✦ تقديم اتفاقية بازل 2:

بعد وضع النسبة في الاتفاقية السابقة، رأيت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاء المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة 1996، وهي مطروحة منذ سنة 1998. وفي جوان 1999، نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاء المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية سنة 1988، وتتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار ويشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، وهو الذي عرف باتفاقية (بازل 2).

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان؛
2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للمصرف أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي، وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛
3. ونظام فعال لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون زائناً هذه المؤسسات ودائنها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

بالنسبة لكفاية رأس المال، سمحت الخطة الجديدة للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من مصرف لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر²⁷. إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشرح الأولى + الشرح الثانية)}}{\text{مجموع التعديلات والالتزامات بطريقة الخطر المرجح}} \leq 8\%$$

إن مبادئ لجنة بازل تشكل دليل (أو مرشد) عالمي للحبيطة تهدف إلى فهم أفضل للمخاطر، والالتزامات المصرفية وربطها برأس مال كل مصرف، وتعمل من أجل تحقيق التقارب الدولي لأنماط تنظيم الأنشطة المصرفية وتوحيد نهج المخاطر وهي تركز وتكمل (بازل 1) انطلاقاً من نظرة أكثر عالمية وديناميكية للمخاطر والرغبة في تعزيز إدارة أفضل لهذه الأخيرة، وقد تضمنت هذه الاتفاقية محاور ثلاثة هي²⁸:

1. يجب على مؤسسات الإقراض احترام الحد الأدنى من رأس المال لتغطية المخاطر الإقراضية والتشغيلية والسوقية (المتطلبات الدنيا لرأس المال)؛
2. يجب أن تضمن البنوك المركزية بأن المؤسسات الإقراضية تمتلك أدوات تمكنها من إدارة المخاطر وتوفر المستوى الكاف من رأس المال؛ (متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال) ويستند هذا المحور إلى مبادئ أربعة أساسية وهي:²⁹
 - ✓ المبدأ 1: يتعين قيام المصارف بعملية تقييم شاملة لمدى كفاية وتناسب رأس مالها مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها؛
 - ✓ المبدأ 2: ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للمصارف بشأن كفاية رأس المال بالإضافة إلى قدرتها على الإشراف وضمان التزامها بمعدلات رأس المال؛
 - ✓ المبدأ 3: ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا قيام المصارف بتحقيق مستويات من رأس المال أعلى من الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها وأن يكون لهؤلاء المراقبين القدرة على مطالبة المصارف بتوفير أية احتياجات إضافية مطلوبة من رأس المال؛
 - ✓ والمبدأ 4: ينبغي على المراقبين التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال المصرف عن الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها ولهم أن يطلبوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج جوانب القصور وبحيث يتم استيفاء نسب رأس المال المطلوب على وجه السرعة؛
3. ويجب على مؤسسات الإقراض نشر معلومات موثقة ومنظمة حول المخاطر المحتملة، كذلك حول أدوات السيطرة عليها وحول كفاية رؤوس أموالها.

2-2) من بازل 2 إلى بازل 3:

بازل 3 هي اتفاقية تم إصدارها بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010³⁰، وذلك بعد الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" التي عاشها العالم، والذي كان المتسبب الرئيسي بها المصارف والمؤسسات المالية، والتي كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف.

✦ تقديم اتفاقية بازل 3:

- قامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل 2 وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، وبالتالي فهو يعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية حيث لا بد للمصارف أن تمتثل تدريجيا لبازل 3، على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل سنة 2019³¹.
- كما أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي ثلاث وثائق تعكس عملية إصلاح بهدف تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي والتي تمثلت في³²:
1. بنك التسويات الدولية، اتفاقية بازل 3، الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة المصارف والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم، ديسمبر 2010؛
 2. بنك التسويات الدولية، اتفاقية بازل 3، إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها وكيفية الرقابة عليها، ديسمبر 2010؛
 3. والبيان الصحفي، الحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بضمان امتصاص الخسائر عند التعسر، مرجع رقم (2011/2) بتاريخ 13 جانفي.
- يهدف إطار عمل بازل 3 إلى³³:
- تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي؛
 - ترسخ بشكل أساسي المعايير العالمية الخاصة برأس المال؛
 - ضمان الاستقرار والنمو المالي على المدى البعيد؛
 - تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة المصارف على إتباع مبادئ الشفافية والإفصاح.
- وبشكل أكثر تفصيلا، فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من بازل 2، وفق³⁴:
- تغييرات على إطار مخاطر السوق؛
 - تغييرات على إطار التسييد؛
 - تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال؛
 - والسعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف.
- كذلك أجريت تعديلات واسعة على الدعامة الثانية شملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف، ومواضيع محددة تتعلق بقياس وإدارة المخاطر، ومخاطر السمعة. وشملت التعديلات الدعامة الثالثة لجهة التشدد في الإفصاح من قبل المصارف، بما يؤدي إلى صورة أكثر شمولاً لمخاطرها، وهذا الأمر يشكل ضغطاً بشكل غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأس مال غير كافٍ مقابل مستوى مخاطرها.

✦ محاور بازل 3:

تتكوّن اتفاقية بازل الجديدة بازل 3 من خمسة محاور، نلخص ما جاء فيها باختصار شديد كما عيّرت عنه بشكل رئيسي مؤسسة التمويل الدولية³⁵.

✦ المحور 1- تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف:

تجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد، وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على الأدوات لخمسة سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

✦ المحور 2- تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة:

تشدد مقترحات لجنة بازل في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة الناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رسمية إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

✦ المحور 3-Leverage Ratio:

تُدخل لجنة بازل نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل داخل وخارج الميزانية، إلى رأس المال بمفهومه الضيق المشار إليه في المحور الأول.

✦ المحور 4- تكوين مؤونات:

يفرض المقترح الجديد على المصارف من تكوين مؤونات لأخطار متوقعة أثناء السنين الجيدة تحسباً للسنين العجاف والركود، عندما تندهور نوعية القروض، بدلاً من الوضع القائم حيث تكوّن المؤونات للديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة أي للخسائر المحققة. ويفرض المقترح من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس مال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح. ويربط مقترح بازل في هذا الإطار بين فائض رأس المال النظامي الفعلي إلى رأس المال المفروض وبين نسبة توزيع (عدم توزيع) الأرباح. وبضاعف هذا العازل من الرساميل المكون أثناء الفورة والنمو قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات.

✚ والمحور 5- السيولة:

يعود المحور الخامس والأخير لمقترحات لجنة بازل لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. والواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. وتقتصر اعتماد نسبتين. الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR) ويحتسب بتسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه. وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يُلبّي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة. أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته (NSFR).

✚ والنقاط الرئيسية للمعيار الجديد لرأس المال:

يقوم تنفيذ بازل 3 سوف ب³⁶:

✚ تحسن كبير في نوعية رأس مال المصارف:

إن تحسين نوعية رأس المال يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة المصارف في وجه الأزمات.

✚ زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال بالنسبة للمصارف:

يعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس متانة المصارف من الناحية المالية، حيث يتوجب من جهة الرفع من الحد الأدنى لرأس المال من 2 إلى 4.5%. أما بالنسبة لرأس المال الأساسي (أي الشريحة 1) سيتوجب رفعها من 4 إلى 6%، ومن جهة أخرى يجب على المصارف أن تمتلك صندوقاً احتياطي رأس المال الإضافي الذي يقدر بـ 2.5% من أسهمها المشتركة لمنحها قوة أكبر لمواجهة أزمة اقتصادية في المستقبل طبعاً هذه الاحتياطات يتم تكوينها خلال فترات الانتعاش الاقتصادي، كما يتوجب على المصارف زيادة الاستثمار في الأصول قليلة المخاطر من جهة والحد من التعرض للأصول التي تحمل مخاطر عالية من جهة أخرى هذا طبعاً قد يقلص من الأرباح التي يجنيها المصرف لكنه سيسمح له بالتركيز على دوره الاقتصادي وهو إقراض الاقتصاد بدلاً من العمل على جني مكاسب من خلال المتاجرة بأدوات مالية عالية المخاطر، كما يسمح هذا الاحتياطي للمصرف بدعم عملياته في فترات الضغط. وبالتالي، فزيادة الحد الأدنى لرأس المال في المصارف وعلى المستوى العالمي كان من أجل استيعاب الخسائر (امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزول تحت الحد الأدنى. حيث تم الرفع من معدل الملاءة لرأس المال من 8 إلى 10.5% قصد تقليل حجم الديون المسموح تحملها من قبل المصارف ويعني كذلك أنه يجب على المصارف الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية.

✚ خفض المخاطر النظامية:

التعديل الذي شمل رأس المال يهدف من جانب آخر إلى مواجهة الخطر الذي يسبب اضطرابات في النظام المالي وبالتالي زعزعة الاستقرار للاقتصاد الكلي. وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون لها تأثير كبير على تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات. وتطرقت الاتفاقية الجديدة لعنصر آخر مهم ويتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة حيث تقرض على المصارف الاحتفاظ بنسب سيولة كافية لـ 30 يوما لتغطية الاستحقاقات قصيرة الأجل هذا الأمر قد يحد من قدرة المصرف على القيام بعمليات إقراض فورية. ومن الواضح، أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقتراح اعتماد نسبتين:

1. معيار السيولة على المدى القصير: يعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وسيتم تنفيذه ابتداء من 01 جانفي 2015 وهو يهدف الى جعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.
2. ومعيار السيولة على المدى الطويل (NSFR): يهدف إلى أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

✚ وإتاحة الوقت الكافي للانتقال إلى النظام الجديد:

توفر اتفاقيات بازل 3 الإدخال التدريجي لهذه المعايير الاحترازية الجديدة إلى غاية جانفي 2019 يمكن أن تظهر الآثار الكاملة للوائح الجديدة.

خاتمة:

تزايد الاهتمام بالحوكمة في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي، وأزمة Enron الأمريكية ومؤسّسات أخرى في بداية الألفية، تعتبر اتفاقية بازل 3 محاولة للتعاطي مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأخيرة، ولهذا صممت لجنة بازل اتفاقية الجديدة بشكل يعزز صلاية النظام المصرفي ويزيد من تحمله للأزمات، فأدخلت تعديلات مست المتطلبات الرقابية المالية وووّعت من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

من النتائج المتوصل إليها:

- تنفيذ مبادئ الحوكمة السليمة في المصارف والمؤسّسات والأوقاف المالية يعتبر أمر ضروري للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والمالي، إذ يشكل أحد أهمّ أسس استقرار الاقتصاد الوطني ويعزز حماية حقوق المستثمرين، ويقوّي نظم الرقابة ومكافحة الفساد ونجاح القطاع الخاص، والعمل على تفضي الأزمات؛
- من المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل هي: التشديد على اصطلاح مجلس الإدارة بمسؤوليته الكلية عن المصرف، إضافة إلى قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن نشاطات المصرف تتفق مع نتائج الأعمال وتحمل المخاطر والسياسات التي وافق عليها المجلس وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة، ناهيك عن وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع لطة ومكانة وتقالية وموارد كافية وإمكان إبلاغ معلوماتها إلى المجلس، فضلاً عن نظام التعويضات والمكافآت والإفصاح والشفافية؛
- لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن نقاط ضعف كبيرة في ممارسات حوكمة المؤسّسات لدى المصارف حول العالم وتركيبية مجالس الإدارة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول في تقدير حجم المخاطر بصورة لينة وصحيحة ولم تنترجمها إلى إجراءات تنفيذية واضحة؛
- وتعد اتفاقية بازل 3 فرصة تحدياً، حيث تؤثر لوائحها الجديدة على المصارف، إلا أن شدة هذا التأثير قد تختلف تبعاً لاختلاف نوع وحجم المصارف.

الهوامش والمراجع:

- 1 محمد مصطفى سليمان، «حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 12-14.
- 2 تعريف "الحوكمة" في موقع الأمم المتحدة،
<http://www.un.org/ar/globalissues/governance/>
- 3 محمد حسن يوسف، «محددات الحوكمة ومعاييرها»، بنك الاستثمار القومي، جوان 2007،
<http://www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>
- 4 رقي عمر، «دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، يومي 20 و21/10/2009.
- 5 عرابة راجح & بلعياخ خديجة، «الحكم الرشيد اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول «سبل تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية»، جامعة سكيكدة، يومي 09 و10 ديسمبر 2007.
- 6 مجلة اقتصاد وأسواق، العدد 57، مارس 2008، السنة الخامسة، ص 16.
- 7 عبد الوهاب نصر على & حاتمة السيد حاتمة، «مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 78-79.
- 8 عبد الوهاب نصر على & حاتمة السيد حاتمة، مرجع سبق ذكره، ص 80.
- 9 كتاب المؤتمر حول «حوكمة الشركات وأسواق المال العربية»، بحوث وأوراق عمل مؤتمر حول «متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية»، ر.م الشيخ، ماي 2007، ص 97.
- 10 عبد الوهاب نصر على & حاتمة السيد حاتمة، مرجع سبق ذكره، ص 86.
- 11 فؤاد إكر، «الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005، حول الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية.
- 12 مقال، «الحوكمة في المصارف»،
<http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc>
- 13 بادن عبد القادر، «دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2007، ص 109.
- 14 محمد مصطفى سليمان، «حوكمة الشركات»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 244.
- 15 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 244-245.
- 16 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 20.
- 17 بن إابت علال & بن جاب الله محمد، «الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول «أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية»، جامعة بومرداس، يومي 04 و05 ديسمبر 2006، كتاب الملتقى، ص 7.

- 18 Comité de Bale sur le contrôle bancaire, «Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour les organisations bancaires», ed. Banque des règlements internationaux, Bâle (Suisse), Septembre 1999, pp. 3-4.
- 19 عقون عبد السلام & رزيق كمال، «الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية»، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009.
- 20 بوزيان راضية، «الأزمة المالية وأثارها على إقتصاديات العالم العربي»، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 21 بوزيان راضية، مرجع سابق، ص 15.
- 22 ارجع إلى:
- بورغدة حسين، «الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها»، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009؛
 - & أحمد فتحي سرور، «القانون في حل الأزمة المالية والاقتصادية»، واشنطن، نوفمبر 2009، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.parliament.gov.eg/NR/rdonlyres/298CD1FF-5800.../Unnamed.pdf>
- 23 مقال، «بازل 3 وتطبيق مبادئ الحوكمة أهم حدثين للبنوك في 2013»، الانباء الكويتية، يومية سياسية شاملة، الثلاثاء 25 ديسمبر 2012،
<http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/349118/25-12-2012>
- 24 إضاعات مالية ومصرفية، «بازل الأولى وبازل الثانية»، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 04، ص 1.
- 25 تقرير، «الملاح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية»، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (تحت إشراف صندوق النقد العربي)، القاهرة، سبتمبر 2004، ص 14.
- 26 عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 96.
- 27 سليمان ناصر، «النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل»، مداخلة في ملتقى «المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات»، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
- 28 BENKAHLA Karim, «Réformes financières, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord», Forum pour le Développement en Afrique du Nord, Marrakech, 19-20 février 2007, pp. 30-31.
- 29 أحمد غنيم، «الأزمات المصرفية والمالية»، دون دار النشر، 2004، ص ص 43-44.

- 30 بن بوزيان محمد & آخرون، «البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول «النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي»، الدوحة، 19-21 ديسمبر 2011، كتاب المؤتمر، ص 28.
- 31 البنك المركزي المصري، «ما هي بازل 3»: مفاهيم مالية»، العدد الخامس عشر، ص 1.
- 32 مقال، «إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة بإطارها»، وفمبر 2011،
<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Legislation/Instructions/2011Instructions/13-010.pdf>
- 33 مقال، «إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة بإطارها»، مر □ مع سابق.
- 34 □ وزف طربية، «خارطة طريق الى بازل 3»، ريدة الشرق الأوسط، 2014/10/11.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=596406&issueno=11683>
- 35 مقال، «اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية»، متاح على موقع □ معية مصارف لبنان،
<http://www.abl.org.lb/ar/monthlyPublications.aspx?pageid=277>
- 36 CARUANA Jaime, «Bâle III: Vers un système financier plus sûr», 3^e Conférence bancaire internationale, Madrid, le 15 septembre 2010.